

## مشروع قانون فيكتوريا المتعددة الثقافات 2011 كلمة معالي النائب نيكولاس كوتسيراس لطلب طرح مشروع القانون للقراءة الثانية

أطلب طرح مشروع القانون هذا الآن للقراءة الثانية.

إن الحكومة ملتزمة بفكتوريا متعددة الثقافات، وستقوم بتطبيق مبادرات لتمكين فيكتوريا من الاستمرار بقيادة بقية استراليا في شؤون تعدد الثقافات. سيقوم مشروع قانون فيكتوريا المتعددة الثقافات 2011 بتحقيق جزء مهم من هذا الالتزام من خلال استبدال مفوضية تعدد الثقافات الحالية بهيئة رسمية أكثر قوة واستقلالية.

والمفوضية هي الهيئة الاستشارية الرئيسية للحكومة حول التعددية الثقافية وتعمل حلقة وصل بين مجتمع فيكتوريا وحكومة فيكتوريا. وأنا أؤمن بأنه من الأمور الأساسية أن تكون المفوضية أولاً وقبل كل شيء صوت مجتمعات فيكتوريا المتنوعة ثقافياً ودينياً وعرقياً ولغوياً. ولقد جسّد مشروع القانون هذا المفهوم من خلال مصطلح "التنوع".

### لمحة عامة عن مشروع القانون

يفي مشروع القانون بالالتزام الحكومة بإعادة هيكلة وتقوية حقبة شؤون تعدد الثقافات ومن ضمنها مفوضية تعدد الثقافات. وسيحقق القانون هذا الهدف من خلال ثلاث طرق:

- أولاً، سيزيد مشروع القانون من استقلالية المفوضية من خلال إحداث هيئة رسمية جديدة. وسيظل اسم الهيئة الرسمية الجديدة مفوضية تعدد الثقافات ولكن ستركز على تقوية مجتمعنا. وسيتم زيادة استقلالية المفوضية من خلال منحها صلاحيات جديدة، لإجراء البحوث وتقديم التقارير والمشورة مباشرة إلى الوزير حول قضايا المجتمع العامة ذات الصلة بأهداف المفوضية. ويمكن تحديد هذه القضايا من قبل المجالس الاستشارية الإقليمية، أو عن طريق الاستشارات المجتمعية، أو قد تتعلق بمدى كفاءة الخدمات الحكومية ودعم الاستقرار وتقديم الخدمات للمجتمعات المتحدرة من خلفيات متنوعة.
- ثانياً، سيقوم مشروع القانون بتكوين روابط أكثر قوة بين الحكومة ومجتمعات فيكتوريا المتحدرة من خلفيات متنوعة وذلك عن طريق المجالس الاستشارية الإقليمية.
- ثالثاً، يعترف مشروع القانون بطريقة عمل الحكومة ككل بخصوص التعددية الثقافية من خلال إدراج فقرة محددة بذلك.

إضافة إلى ذلك، يحلّ مشروع قانون فيكتوريا المتعددة الثقافات 2011 محلّ قانون فيكتوريا المتعددة الثقافات 2004 السابق من خلال:

- تجديد مبادئ التعددية الثقافية.
- تعزيز أهداف ووظائف المفوضية الجديدة؛
- مواصلة مستلزمات تقديم التقارير إلى الحكومة حول التعددية الثقافية.

### مفوضية تعدد الثقافات في فيكتوريا

إن إحداث مفوضية جديدة لتعدد الثقافات في فيكتوريا تتمتع باستقلالية أكثر سيخلق روابط أكثر قوة بين الحكومة ومجتمعات فيكتوريا المتحدرة من خلفيات متنوعة.

وستركز المفوضية الجديدة على تقديم المساعدة لمواطني فيكتوريا، وأنا أتوقع بأنها ستقدم مشورة صريحة ونزيهة إلى الحكومة.

وسيتّم تحقيق استقلالية المفوضية من خلال ترتيبات تشريعية وإدارية جديدة تتيح لها تقديم المشورة إليّ مباشرة، باعتباري الوزير المسؤول، حول قضايا عامّة تهتمّ المجتمعات المتحدّرة من خلفيات متنوعة والفرص المتاحة لها.

وستضطلع المفوضية بوظائف إضافية هي إجراء البحوث وتقديم المشورة والتقارير إليّ، باعتباري الوزير المسؤول. ويمكن أن تبادر المفوضية بالقيام بهذه الوظائف أو قد أقوم أنا بطلب القيام بها.

ولتسهيل وظائف المفوضية في تقديم التقارير يجب على مدراء الدوائر الذين تطلب منهم المفوضية معلومات ضمان بذل كل جهد ممكن لمساعدة المفوضية في إجراء بحوثها.

يقوم حاكم ولاية فيكتوريا بتعيين 12 مفوضاً في المفوضية الجديدة ومن ضمنهم:

- رئيس/ة بدوام كامل؛
- نائب/ة رئيس بدوام جزئي؛
- ثمانية مفوضين بدوام جزئي يحوزون على مهارات وخبرات معيّنة؛
- ممثل للشبيبة بدوام جزئي؛
- ممثل لمنظمة مجتمعية بدوام جزئي أقوم بتسميتها.

ستكون المفوضية الجديدة مستقلة عن الدوائر الحكومية، وسيتمتع رئيس/ة المفوضية بصلاحيات تعيين الموظفين وإبرام العقود. ويتمّ تعيين الموظفين بصفة موظفين عامين ويكونون خاضعين لقواعد المسلكية المهنية التي تنظم عمل الموظفين العاميين.

### المجالس الاستشارية الإقليمية

ينص مشروع القانون على إحداث ثمانية مجالس استشارية إقليمية للمناطق الإقليمية في الولاية. وستعمل المجالس بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية المتحدّرة من خلفيات متنوعة، وستكون بمثابة حلقة وصل لتبادل المعلومات حول القضايا ذات الصلة بوظائف المفوضية ومن ضمنها الاستقرار وتقديم الخدمات في الأقاليم.

ويقوم كل مفوض من المفوضين الثمانية الذين يعملون بدوام جزئي برئاسة مجلس استشاري إقليمي، مما سيتيح لهم الاستفادة من معرفتهم ومهاراتهم المحلية لتقديم قناة اتصال مباشرة للحكومة حول القضايا الإقليمية التي تواجه المجتمعات المتحدّرة من خلفيات متنوعة، ومن ضمنها تقديم المشورة حول مدى كفاءة وسهولة الحصول على الخدمات الحكومية ودعم الاستقرار.

وعلى الرغم من عدم تحديدها في مشروع القانون فإن الهدف هو أن تضطلع المجالس الاستشارية الإقليمية ببعض الوظائف ومن ضمنها:

- أولاً، أن تقوم المجالس الاستشارية الإقليمية بالاعتماد على معرفة ومهارات أفراد المجتمع المحلي، لتقديم المشورة إلى المفوضية حول القضايا والفرص التي يثيرها سكان الأقاليم المتحدّرون من خلفيات متنوعة، مع التركيز على مدى فعالية وكفاءة وسهولة الحصول على الخدمات الحكومية ودعم الاستقرار.
- ثانياً، تعمل المجالس مع الأعمال التجارية وأرباب العمل ومسؤولي التنمية الحكوميين المحليين، للمساعدة في تحديد مسارات التوظيف الناشئة، وترويج أقاليم فيكتوريا كوجهة الاختيار المفضلة للمهاجرين القادمين حديثاً.
- ثالثاً، تقوم المجالس باستضافة الندوات الإقليمية ذات الصلة، وتحديد الفرص لتقدير مساهمات الثقافات والديانات المتنوعة في فيكتوريا، وتشجيع التوافق والتماسك الاجتماعي.

### مستلزمات تقديم التقارير بالنسبة للدوائر الحكومية

بموجب مشروع القانون يتطلب من الدوائر الحكومية تقديم التقارير إليّ، بصفتي الوزير المسؤول، في كل سنة مالية حول كيفية قيام الدائرة بترويج أو دعم مجتمع فيكتوريا المتعدد الثقافات. ويتمشى ذلك مع الالتزامات الواردة في قانون فيكتوريا المتعددة الثقافات 2004 السابق.

### مبادئ التعددية الثقافية

تعتبر الحكومة أن المواطنة هي الأساس الذي يمكننا أن نبني عليه مجتمعاً قوياً وموحداً، يتعلم فيه الأفراد من بعضهم البعض، ويقومون معاً بتكوين مجتمع أكثر شمولاً وانسجاماً. إن مفهوم المواطنة في مشروع القانون لا يقتصر على الجنسية الأسترالية الرسمية، ولكن يشير عوضاً عن ذلك إلى الحقوق التي يتمتع بها كافة الناس والمسؤوليات التي تقع عليهم في مجتمع متعدد الثقافات. إن مفهوم المواطنة يوحد مجتمعنا المتنوع بالتزام مشترك تجاه بلدنا ومؤسساته الديمقراطية وقوانينه وقيمه ومفهوم "تكافؤ الفرص".

ويجدد مشروع القانون مبادئ التعددية الثقافية لدمج مبادئ المواطنة والالتزام المشترك تجاه استراليا وخدمة المجتمع، والاعتراف بالتنوع كأحد مواقع القوة في فيكتوريا. وينص مشروع القانون على دعم المجلس النيابي لمفهوم المواطنة والتنوع، من خلال الاعتراف بمبادئ التعددية الثقافية التي تشمل الاحترام والتفهم المتبادل، وترويج التنوع والتراث، وإمكانية الاستفادة من الفرص والمشاركة. إن مبادئ التعددية الثقافية تساعد في خلق مجتمع أكثر شمولاً وانسجاماً.

### الخاتمة

سوف يساعد مشروع قانون فيكتوريا المتعددة الثقافات 2011 الجديد في ضمان تلبية خدمات حكومة فيكتوريا لاحتياجات مجتمعنا المتعدد الثقافات باطراد متزايد، والإصغاء على نحو أفضل إلى صوت مجتمعنا المتنوع.

سوف يعزز مشروع القانون نظرة فيكتوريا إلى التعددية الثقافية والمواطنة، ويقدم الأساس لبناء مجتمع قوي وموحد.

أثني على مشروع القانون هذا وأوصي به إلى المجلس.